S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/129
14 February 1997

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي أود أن أنقل إليكم برفقته رسالة السيد محمد سعيد الصحاف وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٧، ردا على ما جاء في رسالة السيدة نائبة رئيس الوزراء ووزيرة خارجية تركيا الموجهة إليكم بتاريخ ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (S/1997/7) من ذرائع لتبرير العمليات العسكرية العدوانية التي تنفذها تركيا شمال العراق.

سأكون ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع رسالة السيد وزير الخارجية كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

أنتهز هذه الفرصة لأعبر لكم عن وافر التقدير.

(توقيع) نزار حمدون
السفير
الممثل الدائم

140297 140297 97-04108

مرفق

رسالة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام
من وزير خارجية جمهورية العراق

أود أن أشير إلى أنني اطلعت على رسالة السيدة نائبة رئيس الوزراء ووزيرة خارجية جمهورية تركيا الموجهة إليكم في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (الوثيقة S/1997/7)، وأود أن أبدي الملاحظات التالية:

ليس هناك من خلاف في أن الجارة تركيا أيدت وما برحت تؤيد في المحافل الدولية حقوق العراق كدولة مجاورة ذات سيادة وتؤكد على الحفاظ على استقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه، غير أن الممارسات الفعلية التي تقوم بها القوات المسلحة التركية المتمثلة في قصف قرى ومدن شمال العراق تشكل انتهاكا صارخا لسيادة العراق وحرمة أراضيه وأجوائه وتتناقض مع مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التي أشارت إليها السيدة نائبة رئيس الوزراء وزيرة خارجية تركيا. هذا بالاضافة إلى أن مثل هذه الأعمال تتناقض مع مبادئ علاقات حسن الجـــوار وميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ومعاهدة الحدود العراقية - التركية لسنة ١٩٢٦. كما أن من شأن هذه الممارسات زعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها.

إن الذرائع التي تضمنتها رسالة وزيرة خارجية تركيا لتبرير العمليات العدوانية التي تنفذها تركيا شمال العراق تتناقض مع الواقع تماما، فالحكومة التركية تشارك في تحمل مسؤولية غياب السلطة الشرعية في شمالي العراق وذلك بموافقتها على المشاركة في استمرار الحالة الشاذة التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها على شمالي العراق، سواء بهدف التدخل العسكري العدواني، أو بمنع حكومة العراق من بسط السلطة الوطنية هناك. وبالتالي فإن الحكومة التركية لا يمكنها أن تبرر ممارساتها استنادا إلى مبدأ الضرورة أو حق الدفاع الشرعي عن النفس، في وضع ساهمت هي نفسها في خلقه بشكل مباشر وفعال، وساهمت باستمراره بالرغم من التصريحات العديدة للمسؤولين الأتراك والداعية إلى وضع نهاية لهذه الحالة الشاذة.

وفي الوقت الذي تحتفظ فيه حكومة العراق بحقوقها المشروعة بموجب القانون الدولي في المطالبة بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن هذه الخروقات والانتهاكات التركية لأراضيها ولأجوائها، فإنها تجدد دعوتها إلى حكومة الجمهورية التركية وعن طريقكم، لإعادة النظر في سياستها تجاه الوضع في شمالي العراق، وإقامة التعاون بين البلدين الجارين انطلاقا من اعتبارات الجيرة الحسنة والاحترام المتبادل للسيادة التي يحرص عليها العراق، وبما يتسنى من خلاله للقضاء على أسباب استمرار هذا الوضع الخطير على مصالح البلدين الجارين ورغبتهما في استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة بما يحقق طموحات شعبي البلدين في الازدهار والتقدم.

إنني في الوقت الذي أكرر فيه دعوة بلادي، وعن طريقكم للجارة تركيا، لاحترام سيادة العراق وحرمة أراضيه، آمل أن تنهض الأمم المتحدة بمسؤولياتها التي ينص عليها ميثاقها وأن تمنع استمرار التهديد والعدوان الذي تتعرض له بلادي بشكل مستمر.

أرجو منكم تأمين توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد سعيد الصحاف
وزير خارجية جمهورية العراق
بغداد في ٤ شوال ١٤١٧ هـ
الموافق ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٧م

- - - - -